حقيقة المفعول معه

د. مها بنت صالح بن عبد الرحمن الميمان

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآدب – جامعة الملك سعود بالرياض

حقيقة المفعول معه

يذكر النحويون[1] ضمن الفضلات أو مكملات الجملة من متعلقات الفعل وشبهه عددًا من المفاعيل (المفعولات)، وهي: المفعـول المطلـق، المفعول به له (لأجله)، المفعول فيه[2]، المفعول معه.

ويتناقل النحويون في كتبهم في أثناء تناولهم المفعـول معـه، – موضوع الدراسة– المثال المشهور: «**استوى الماءُ والخشـبةَ**» حسب ما يرون من جوانب إعرابية وظيفية تركيبية دلاليـة، ويقـدمون تعريفـات متعددة يركزون في مجملها على:

١– كون هذا الاسم المنصوب مسبوقاً بواو بمعنى " مع " .

٢– مجيئه بعد جملة تامة.

٣– عامل النصب فيه إما الفعل أو شبهه أو ما في معناهما.

٤– أنه لا يتقدم على العامل فيه ولا على مصاحبه.

١– انظر على سبيل المثال: أبا بكر محمد بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسـين الفتلـي (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١، ١٤٠٥–١٩٨٥): ج ١ ص ١٥٨، أبا القاسم عبـد الـرحمن بـن إسـحاق الزجاجي، **الجمل في النحو**، تحقيق على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢، ١٤٠٦،/ ١٩٨٦): ص ٣١٦، أبا محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين (دار الفكر/ دمشق، ط١، ١٤٠٢ – ١٩٨٢): ج١ ص ٢٥٤، صدر الأفاضـل القاسـم بـن الحسـين الخوارزمي، **التخمير** (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق عبـد الـرحمن العثيمـين (دار الغـرب الإسلامي/ بيروت، ط١، ١٩٩٠) :ج١ ص ٤٠٧.

٢– يدخل بعض النحويين الحال مع الظرف تحت هذا المصطلح، انظر: الزجاجي، **الجمل في النحـو**: ص ٣١٦، الصيمري، **التبصرة والتذكرة** : ج١ ص ٢٥٥، ويسمي بعضهم الحال شبه المفعول، انظر: ابـن السـراج، الأصول: ج١ ص ٢١٢، وانظر تفصيلاً في ذلك عند : أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، **شرح جمـل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٠) : ج٢ ص ٤٥٠، وللدراسة عودة إلـى هذا المصطلح.

وغير ذلك من الجزئيات التفصيلية التي يرد ذكرها فيما بعد، ولا يكاد يخلو أي جانب من هذه الجوانب من خلاف بين النحويين في آرائهم، بشكل يعكس قلقاً واضطراباً وتردداً في معالجة هذا النوع من الأسماء الذي اصطلحوا على تسميته " المفعول معه " ، وكذا في تصورهم له في تركيب الكلام وسياقه، كل ذلك في تقعيد يتمثل واقع استخدام العرب لهذا النوع من الأسماء المنصوبة بعد الواو؛ مما يوجد الحاجة إلى دراستها في التراكيب التي استخدمها فيها العرب في سياقاتها المخصوصة.

وتعتمد هذه الدراسة على ما جاء في مصادرها من كتب النحويين وغيرهم من شواهد من الشعر وهو الأكثر -كعادة النحويين-، وما أوردوه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار، مكتفيه بها على سبيل الاستقراء الناقص؛ لأنها منذ البداية تفترض أن ما أسماه النحويون مفعولاً معه **سماعي لا يقاس على ما جاء منه في الكلام الفصيح**، وإنما تقف هذه الدراسة موقف بيان خصائص هذا التركيب داخل سياقه لمعرفة وظيفته ودلالته.

وهذا من الجوانب التي اختلف فيها النحويون، وقد نُسب القول بقياسية المفعول معه إلى الأكثرين[1]، كما نُسب القول بسماعيته إلى الأكثرين[2]، ونسب القولان إلى الأخفش وأبي علي[3]، والسماع إلى الزجاجي[1]، وغالب النحويين على قياسيته، وانقسم القياسيون إلى[2]:

١- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار (مطبعة الترقي/ دمشق، ١٩٥٧م) : ص ١٨٥.

٢- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت، ١٩٨٠م) : ج٣ ص ١.

٣- في القياس انظر: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل** (مكتبة المتنبي/ القاهرة، د.ت) : ج٢ ص ٥٢، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح الكافية**، عمل يوسف حسن عمر (جامعة

١- قسم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض (التشريك والجمع)، وحيث لا يتصور معنى العطف نحو: قعدت، ضحكت، انتظرتك وطلوع الشمس.

٢- قسم يقيسونه في ما صلح فيه العطف حقيقة أو مجازا.

٣- الجرمي والمبرد والسيرافي يرونه مطردًا في كل ما كان فيه الأول سببًا في الثاني والثاني نتيجة للأول[٣] نحو: جاء البردُ والطيالسةَ.

٤- قسم يراه مطردًا في لفظ الاستواء والمجيء والصنع، ويرى غيرهم أن يقاس على ما سُمع في معناه؛ فيقاس "وصل" على "جاء" ، و"وافق" على "استوى" ، و "فعل" ، و "صنع"[٤].

والخوارزمي[٥] يقول في هذا: وجه القياس: **كثرة هذا الباب واطراده**، ووجه السماع: كلام العرب استقراء، ولا قياس اللهم إلا إذا أصيب الاطراد الكلي"، أما ابن يعيش[٦] فيقول: "وقوم يقصرونه على

قاريونس/ بنغازي، ط٢، ١٩٩٦) : ج١ ص ٥٢٦، وفي السماع انظر: أبا علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود (دار العلوم/ الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م): ص ٢١٧، أبا عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم هريدي (دار المأمون للتراث/ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢) : ج٢ ص ٦٩٩.

١- أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ابن أبي الربيع الأشبيلي)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي (دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) : ج ١ ص ٤٦٨.

٢- أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان، **ارتشاف الضرب في لسان العرب**، تحقيق مصطفى النماس (مطبعة المدني/ القاهرة، ط٢، ١٤٠٧-١٩٨٧م) : ج٢ ص ٢٩١، السيوطي، **همع الهوامع** : ج٣ ص ٢٣٦.

٣- للدراسة عودة إلى هذه المسألة.

٤- للدراسة عودة إلى مسألة مجيء الاسم المنصوب بعد الواو معمولاً لأفعال ذات معان مخصوصة، وهو أحد مرتكزات تفسير هذا الاستخدام.

٥- **التخمير**: ج ١ ص ٤١٥، وما جاء في كلامه عن كثرة هذا الباب واطراده أمر ينفيه واقع الاستخدام، وقد قال ابن أبي الربيع: " وليست الأفعال كلها تتعدى إلى المفعول معه" **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: ج١ ص ٤٦٧.

٦- شرح المفصل : ج٢ ص ٥٢.

السماع؛ لأنه **شيء وقع موقع غيره**[1] فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب ويوقف عنده".

أما عن مصطلح "المفعول معه" فقد استخدمه سيبويه، حيث يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم"؛ لأنه **مفعول معه** ومفعول به[2]، .. وذلك قولك: "ما صنعت وأباك؟"، و " لو تُرِكت الناقةُ وفصيلَها"، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، و " الفصيل" **مفعول معه**، و " الأب " كذلك ..

ومثل ذلك: ما زلت وزيدًا حتى فعل، أي: ما زلت بزيد[3] حتى فعل فهو مفعول به، و"مازلت أسير والنيل " ، أي مع النيل، و " استوى الماءُ والخشبةَ " ، أي بالخشبة، و " جاء البرد والطيالسة" ، أي مع الطيالسة ... [4]".

ويطلق ابن مالك مفهوم هذا المصطلح، وذلك بقوله: " **قد يطلق المفعول معه في اللغة على: المجرور بـ " مع " أو بالباء التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة**؛ فالأول نحو: جلست مع زيد، والثاني نحو: وصلت هذا بذاك، والثالث نحو: مزجت عسلاً وماء، والرابع نحو: ما صنعت وأباك ... [5]، إلا أن **عُرْف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع**، وربما سماه سيبويه مفعولاً به،... وقوله بعد أن مثّل بـ " ما زلت

١- أي الاسم المعطوف بالواو حسب رؤيتهم، وسيأتي تفسير آخر له.

٢- للدراسة عودة إلى تفسير " مفعول به" في كلام سيبويه.

٣- للدراسة عودة إلى تفسير الواو بالباء.

٤- أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م): ج ١ ص ٢٩٧ وما بعدها.

٥- ذكر الأمثلة التي ذكرها سيبويه في النص السابق.

وزيداً حتى فعل " أي مازالت بزيد حتى فعل، ثم قال: وهو مفعول بـــه، قلت: وهذا من أجل أن الباء تساوي " مع " في الدلالة علـــى المصـــاحبة كقولك: بعت الفرس بسرجه ولجامه، والدار بأثاثهـــا، أي: مـــع ســـرجه ولجامه، ومع أثاثها"[1].

وفي تعريفات النحويين لما اصطلحوا على تسمية " المفعول معه " يبرزون جوانب إعرابية وظيفية تركيبية دلالية، **وتتضح من خلال عرض التعريفات الآتية:**

١- الذي **فُعِل بمصاحبته**، بأن يكون **الفاعل مصاحبًا** له في صدور الفعـــل عنه أو **المفعول به** في وقوع الفعل عليه[2].

٢- كلّ **ما فعلت معه فعلا، وجاز أن يكون معطوفا**[3].

٣- **المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى " مع "** [4].

٤- كل اسم ذُكر **بعد الواو** للبيان عن **مصاحبة الشيء ومقارنته**[5].

٥- **المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى**[6].

١- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله (هجـــر للطباعة/ القاهرة، ط١ ، ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م): ج٢ ص ٢٤٧.

٢- نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، **الفوائد الضيائية** (شرح كتاب ابن الحاجب)، تحقيق أسامة الرفاعي (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٤٠٣هـــ - ١٩٨٣م): ج ١ ص ٣٧٧.

٣- أبو الفتح عثمان بن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق حسين محمد شرف (عالم الكتب/ القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـــ - ١٩٧٨م): ص ١٤٢.

٤- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية** (دار نشر الكتب الإسلامية/لاهـــور، د.ت): ص٥٦.

٥- علي بن سليمان الحيدرة اليمني، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق هادي الهلالـــي (دار عمـــار/ عمـــان، ط١، ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م) : ص ٢٨٩.

٦- أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، **الكافية في النحو**، تحقيق طارق نجم عبد الله (دار الوفاء/ جـــدة، ط١، ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م) : ص ١٠٢.

٦- الاسم **المنتصب بعد الواو التي بمعنى " مع " المضمن معنى المفعول به**[١].

٧- الاسم **التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور " مع " ، وفي اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة**[٢].

٨- الاسم المذكور **فضلة بعد واو بمعنى " مع " غير مُتبِعة ، مسبوقة بفعل** أو متضمن معناه وحروفه، أو معناه دون حروفه[٣].

٩- المذكور **بعد الواو بمعنى " مع " بعد الفعل** ، أو معناه، **ولم يحسن حملها على العطف**[٤].

١٠- اسم، **فضله، تالٍ لواو بمعنى " مع " ، تالية لجملة ذات فعل** أو اسم فيه معناه[٥].

إن أبرز الجوانب التي تضمنتها التعريفات هي:

- **أولاً:** أن الواو التي يليها هذا الاسم المنصوب بمعنى " مع " ، وأن المقصود بذكره الدلالة على كونه مصاحبًا أو مقارنًا **(مقترنًا)** لعنصر قبله، وقد نص الرضي[٦] على أن المقصود بالمصاحبة كون هذا الاسم

١- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، **المقرب**، تحقيق عبد الستار الجواري وزميله (مطبعة العاني/ بغداد، ط١، ١٩٧١م) : ج١ ص ١٥٨.

٢- ابن مالك، **شرح التسهيل**: ج٢ ص ٢٤٧.

٣- أبو عبد الله جمال الله محمد بن عبد الله بن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق عدنان الدوري (مطبعة العاني/ بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م): ج ١ ص ٤٠١.

٤- تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني، **لباب الإعراب**، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن (دار الرفاعي/ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) : ص ٢٨٨.

٥- أبو محمد جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر/ بيروت، د.ت) : ج٢ ص ٢٣٩.

٦- **شرح الكافية**: ج ١ ص ٥١٥.

مشاركًا لما قبله (معمول الفعل[1]) في الفعل الذي تحتويه الجملة **في وقت واحد**:

وهذه الواو غير عاطفة، وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني كما جاء في التعريف الثاني يجيز إرادة العطف بها، على حين نص ابن مالك والاسفرائيني وغيرهما[2] في التعريف الثامن والتاسع على عدم إرادة العطف أو عدم الدلالة على المشاركة، بل الدلالة على المصاحبة والاقتران، وهي إحدى وظائف هذا النوع من الأسماء، ولكون النحويين يرون أن أصل هذه الواو للعطف فهم يمنعون أن يكون ما بعد الواو مما لا يصح العطف عليه؛ فلا يجوز عند هؤلاء: " جلست والساريةَ " أو " ضحكت وطلوعَ الشمس"؛ لأن السارية لا يكون فيها جلوس والشمس لا يكون منها ضحك[3]؛ وخالفهم ابن خروف وتبعه ابن مالك[4] قياساً على استخدام العرب في مثل: " استوى الماء والخشبةَ " ، و " مازلت أسير والنيلَ ".

- **ثانياً**: ربط هذا الاسم المنصوب بالمفعول به **في التعريف** السادس والسابع، وقد سبق عرض نظرة سيبويه إلى هذا الربط، ولمزيد من الإيضاح يورد ما جاء عند المالقي؛ إذ يقول عن الواو "تكون بمعنى "مع". مشوبة **بمعنى باء المفعول به**،... وصورة ما بعدها كصورة المعطوف ... إلا أن المنصوب بعدها في **معنى المفعول به**، فإذا

١- كما جاء في التعريف الخامس.

٢- الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج١ ص ٢٥٦.

٣- من هؤلاء الأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني وابن عصفور وابن الضائع، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٢ ص ٢٨٦.

٤- **شرح التسهيل**: ج٢ ص ٢٥٠.

قلت: قام زيد وعمرو، بمعنى أن القيام وقع منهما[1] من غير معنى زائد – فذلك هو العطف، وإذا أردت أنه وقع منهما[4] على أن الثاني فعل به الأول فعلاً – فذلك المفعول معه، فيكون منصوبا، فكأنك قلت: قام زيد بعمرو معه، وعلى هذا قالوا: " استوى الماءُ والخشبةَ" بنصب الخشبة، و "جاء البردُ والطيالسةَ"، أي: ساوى الماءُ الخشبةَ فاستوت معه، وساق البردُ الطيالسةَ فكانت معه؛ فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولاً معه"[2].

- **ثالثاً:** نص التعريف العاشر على أن هذا التركيب المكون من الواو التي بمعنى " مع " والاسم المنصوب بعدها – يكون تالياً لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل (ما يدل على حدث)، فيكون الاسم المنصوب بعد الواو مصاحباً لمعمول ذلك الفعل كما في التعريفات الخامس والثامن والتاسع، **وينبني على هذا الجانب عند النحويين أصول وفروع:**

١- **عامل النصب في هذا الاسم:** هذه إحدى مسائل الخلاف[3] بين النحويين:

أ- البصريون وغالب النحويين يرون أن عامل النصب **هو الفعل** في الجملة السابقة أو ما في معناه، وهذه الجملة يجب أن تكون تامة؛ فلا

١- في المطبوع " منها " ، والذي يتفق مع المعنى ما أثبت.

٢- أحمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد الخراط (مجمع اللغة العربية/ دمشق، ط٢، ١٩٨٥) : ص ٢٨٣.

٣- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، د.ت): ج١ ص ٢٤٨-٢٥٠، وانظر أبا حيان، **ارتشاف الضرب**: ج٢ ص ٢٨٥ وما بعدها، السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٣٧ وما بعدها.

يأتي الاسم المنصوب بعد الواو إلا بعد تمام الكلام وأجاز الصيمري[1] مجيئه قبل تمام الكلام كما في: كلُّ رجلٍ وضيعتَه، ورأى ابن مالك[2] أن في ذلك ادعاء ما لم يقله عربي فلا التفات إليه ولا تعريج عليه.

كما يرون أن الفعل العامل النصب بهذا الاسم يكون متعدياً ولازما، والجمهور على جواز مجيئه بعد "كان" الناقصة خلافاً لمن قال بعدم جوازه لخلوها من معنى الحدث؛ فهم يرونها مشتقة دالة على معنى سوى الزمان[3]، لذا فهم يقدرونها ماضية ومضارعة في بعض الجمل الاسمية الاستفهامية الخالية من الفعل، كما في: " كيف أنت وزيدا؟" و "ما أنت وزيدا؟" و "كيف أنت وقصعةً من ثريد؟ [4]"، وعلى حين قدرها بعضهم في جمل استفهامية أخرى، مثل: "مالك وزيدا؟" و "وما شأنك وزيدا؟ [5]" – قدر سيبويه[6] مصدرًا ينصب هذا الاسم على أنه مفعول به: ما شأنك وملابسةً زيدًا أو ملابستك زيدا، وهذا منبن على أنه يربط بين هذا النوع من الأسماء والمفعول به، وقدر غيره الفعل "لابس"، لأن المصدر لا يعمل مقدرا[7].

١- التبصرة والتذكرة : ج١ ص ٢٥٧.

٢- **شرح التسهيل:** ج١ ص ٢٥٤.

٣- ويوردون على ذلك شواهد خولف فيها شرط اكتمال الجملة قبل هذا الاسم، والغريب أنه لم يتوقف أحد من النحويين عند هذه المخالفة! ومن هذه الشواهد:

فاليت لا أنفك أحذو قصيدة أكون وإياها مثلاً بعدي

أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي:** ج١ ص ٢١٦.

٤- سيبويه، **الكتاب:** ج١ ص٣٠٣ وما بعدها، وانظر التفصيل في مسألة تقدير "كان" ماضية أو مضارعة عند السيوطي، **همع الهوامع:** ج٣ ص ٢٤٣.

٥- السابق: ج٣ ص ٢٤٢.

٦- **الكتاب:** ج١ ص ٣٠٧-٣٠٩، وسيبويه يرى العطف أجود وأكثر.

٧- ابن مالك، **شرح التسهيل:** ج٢ ص ٢٥٦.

أما شبه الفعل مثل "حسبك" و "قدك" فإن سيبويه[1] يراهما مفسرين بمعنى الفعل، ولكنه يمنع عمل ما يكون في معنى الفعل (العامل المعنوي) من العناصر الأخرى كحرف التشبيه والمخبر به والجار والمجرور واسم الإشارة، ولكن أبا علي الفارسي يجيز ذلك مستشهدًا بسماعه في مثل قول الشاعر:

لا تحبسنَّك أثوابي فقد جُمِعتْ هذا ردائي علي وسربالا[2]

والفعل أو ما تضمن معناه يعمل في هذا الاسم بوساطة الواو، وهذه الواو تقوي الفعل في الوصول إليه[3]، كما أن الواو يتقارب معناها ومعنى "مع"، ذلك أن معنى "مع" الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام "مع" لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها، ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في "مع" النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو، كما هي حال "إلا" في الاستثناء فإنها لما قامت مقام الاسم "غير" الذي يعرب مستثنى انتقل إعراب "غير" إلى ما بعد "إلا"[4].

ب- يُنسب إلى الجرجاني قول بكون ناصب هذا الاسم هو الواو بنفسها لاختصاصها لما دخلت عليها من الاسم فعملت فيه[5]، والذي في

١- **الكتاب:** ج١ ص ١٠.

٢- ابن مالك، **شرح الكافية الشافية:** ج٢ ص ٦٨٩.

٣- أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية:** ص ١٨٢.

٤- ابن يعيش، **شرح المفصل:** ج٢ ص ٤٨.

٥- الرضي، **شرح الكافية:** ج١ ص ٥١٨، ابن هشام، **أوضح المسالك:** ج٢ ص ٢٤٣، السيوطي، **همع الهوامع:** ج٣ ص ٢٣٨.

"المقتصد" ما عليه النحويون من كون الواو مقوية للفعل وهو يعمل بوساطتها[1].

ج- ينسب رأي إلى الزجاج بأن عامل النصب في هذا الاسم فعل مقدر بعد الواو، كأنك قلت: جاء البرد ولابس الطيالسةَ، أو صاحَبَها، وهذا أيضًا يرد التركيب إلى كون المنصوب مفعولاً به[2].

د- ينسب إلى بعض الكوفيين أن عامل النصب في هذا الاسم الخلاف، لأنه لما لم يُرد تشريكه مع الاسم قبله في المعنى والإعراب خالفه في الإعراب، ومن ردّه رده بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني، ويترتب على ذلك القول بنصب ما بعد حروف العطف في مثل: ما قام زيد لكن عمرو، ويقوم زيد لا عمرو[3].

هـ-أورد الحيدرة اليمني[4] رأيًا ذكر فيه أن من شرائط هذا الاسم أن تحذف فيه "مع" ويقام الواو مقامها وينقل إعرابه من الجر إلى النصب؛ لأن الأصل: "جاء زيدٌ مع عمرو" فنقل " عمرو" من الجر إلى النصب: جاء زيد وعمرا، وقال معلقًا: "وهذا أصل مستمر في كل مجرور سقط منه الجار فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعل بنفسه ... وكثيراً ما كان يجيب الخليل رحمه الله بنزع الخافض".

١- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان (دار الرشيد للنشر/ بغداد، ١٩٨٢): ج١ ص ٦٥٩ وما بعدها.

٢- ابن مالك، شرح التسهيل: ج٢ ص ٢٤٩. الرضي، **شرح الكافية**: ج١ ص ٥١٨. السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٣٩.

٣- أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ج٢ ص ٢٨٧. السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٣٩، وللدراسة عودة إلى القول بنصب هذا الاسم على الخلاف.

٤- كشف المشكل في النحو: ص ٢٩٠-٢٩١.

و- ينسب إلى الأخفش وأكثر الكوفيين القول بأن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لأن أصل "جاء البرد والطيالسة": مع الطيالسة، فلما حذفت "مع" وكانت منتصبة على الظرف، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها انتصاب "مع" التي وقعت الواو موقعها؛ إذ لا يصح انتصاب الحروف، كما يكون إعراب ما بعد "إلا" الواقعة موقع "غير" معطى إعراب "غير" نصباً على الاستثناء أو غير ذلك[1]، وعلى الرغم من تصريح سيبويه[2] بكون عامل النصب في هذا الاسم ما قبله من فعل أو مافي معناه، وأن الواو تقوي وتُعمل فيه ما قبله فقد فسر السيرافي بعد ذكره ذلك أن سيبويه يرى أنه لكون "معنى" مع " والواو يتقاربان؛ لأن معنى "مع" الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام "مع" لأنها أخف في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان في "مع" من النصب في الاسم الذي بعد الواو لما لم تكن معربة ولا في موضع معرب ..." [3].

ز- ينسب إلى صدر الأفاضل الخوارزمي[4] أنه يرى أنه منتصب على أنه حال، ولم يذكر عن أصله أو مآله شيء، ولعل هذا عنده مبني على

١- أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ج٢ ص ٢٨٦، السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٣٩. وللدراسة عودة إلى هذا القول.

٢- **الكتاب**: ج١ ص ٢٩٧.

٣- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** (نسخة مصورة، مكتبة بشير أغا/ المدينة المنورة، ٥٦٣ نحو) : ج١ ص ٩٤ظ.

٤- **التخمير**: ج١ ص ٤٠٨ الحاشية، حيث ذكر المحقق ما نقله عن العلوي (أظنه يحي بن حمزة) في شرحه: ج١ ص ١٤٢: "والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة وهو أن يكون منتصبًا على الحال". وذكر المحقق ما يدل على أن العلوي لم يرتض ما ذكره الخوارزمي من وجوه لتأييد رأيه، وذكر هو وجوها دالة على كون هذا الاسم منتصبًا على أنه حال، وللدراسة عودة إلى هذا القول.

أنه يرى أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به والمصدر (المفعول المطلق)، والظرف (المفعول فيه)، وأما المنصوب بمعنى اللام(المفعول لأجله) والمنصوب بمعنى "مع" (المفعول معه في اصطلاح النحويين)-فعنده أنهما ليسا مفعولين في الحقيقة؛ وذلك أنه يرى أن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا لم يكن في الكلام مفعول به بخلاف المفعول لأجله والمفعول معه[1].

ولقد ذكر السيوطي[2] ما يمكن أن يكون عكس هذا الرأي، ولكنه يضيء الفهم في هذه المسألة، حيث يقول: "وزعم صدر الأفاضل أن المفعول معه يكون جملة، وخرّج عليه قولهم: "جاء زيد والشمسُ طالعة"، وفرّ من جعلها حالا؛ لأنها لا تنحلّ إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدّة، وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية، أي: جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه، وقيل تؤول بمنكّر أو نحوه".

٢- مسائل مترتبة على وضع هذا التركيب بالنسبة إلى عناصر الجملة السابقة له:

يمنع النحويون إجماعًا تقدم هذا الاسم المنصوب المسبوق بالواو التي بمعنى "مع" على العامل فيه، وكذلك تقدمه على الاسم الذي يصاحبه

١- الخوارزمي، **التخمير**: ج١ ص ٤٠٧-٤٠٧.

٢- **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤٠.

وأجازه ابن جني، فلا يقال: "والخشبةَ استوى الماء"، ولا: "استوى والخشبةَ الماءُ"[1].

كما أنهم منعوا الفصل بين الواو وهذا الاسم بالظرف أو بغيره، فلا يقال: استوى الماءُ واليومَ الخشبةَ[2].

وهذا المنع للتقديم والفصل عُلِّل بأنه لا يقاس على جواز بعض حالاتهما بقِلّة في المعطوف بالواو وهو الأصل.

كما أنهم يرون أنه إذا وقع بعد هذا الاسم خبرٌ لما قبله أو حال طابق ما قبله، نحو: "كان زيد وعمراً متفقا"، "وجاء البرد والطيالسة شديدا"، وأجاز بعضهم عدم المطابقة بأن يثنى الخبر والحال، فيقال: كان زيد وعمرًا متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين، ومنع ذلك ابن كيسان[3]، واختار المنع أبو حيان؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي الإقدام على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب[4].

٣- أقسام الاسم بعد الواو بين المعية والعطف:

١- أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد على النجار (دار الهدى للطباعة/ بيروت، ط٢، د.ت) : ج٢ ص ٣٨٢، وانظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢ ص ٥٢، الرضي، **شرح الكافية**: ج١ ص ٥١٧-٥١٨، ولقد فصل ابن مالك في الرد على ابن جني.

٢- السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤٠.

٣- الرضي، **شرح الكافية**: ج١ ص ٥٢٥-٥٢٦، السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤٦.

٤- السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤٦.

يذكر النحويون لذلك خمسة أقسام[1]:

أ- ما يتعين فيه العطف ولا يجوز غيره، كقولك: كل رجل وضيعته، وأنت أعلم ومالك، فلا يجوز ... نصب الاسم بعد الواو لأنه ناصب له.

ب- ما يتعين فيه النصب (على المفعول معه)، كقولك: "مالك وزيدا" لامتناع العطف من جهة الصناعة[2]، وقولك: "مات زيد وطلوعَ الشمس" لامتناع العطف من جهة المعنى.

ج- ما يختار وفيه العطف والنصب جائز، كقولك: ما أنت وزيد؟ ما شأن عبد الله وزيد؟، وهذا موضع تسبق فيه الواو جملة اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو إما ضمير رفع أو اسم مجرور ظاهر، وقد منع بعض المتأخرين كابن الحاجب[3] نصب ما بعد الواو.

د- ما يختار فيه النصب والعطف جائز، وذلك إذا كان العطف يفوّت معنى المعية، كقولك: كونوا وبني أبيكم متفقين، أو كان العطف فاسدًا من جهة الصناعة، كقولك: قمت وزيدا[4].

ه- ما يجوز فيه الأمران، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل، كقولك: ما صنعت أنت وأباك و(أبوك)؟ مثل: رأسَه والحائطَ.

١- أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ج٢ ص٢٨٧ وما بعدها، ابن هشام، **أوضح المسالك**: ج٢ ص ٢٤٣ وما بعدها، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق حسن الشاعر (دار البشير/ عمان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ص ١٨٨ وما بعدها، السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤١ وما بعدها.

٢- لأنه لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار مع المعطوف، فلو كان هناك عطف لوجب أن يقال: مالك ولزيد، فيكون عطف مركب على مركب.

٣- السيوطي، **همع الهوامع**: ج٣ ص ٢٤٢.

٤- لأن لا يعطف على ضمير الرفع المتصل إلا إذا أكد بضمير رفع منفصل، فلو كان هناك عطف لوجب أن يقال: قمت أنا وزيد.

وذكر ابن هشام[1] قسمًا سادسا، وهو امتناع العطف (بقصد عطف المفرد على المفرد) والنصب على ما يسمى المفعول معه، كقولك: أكلت لحمًا ولبنا، فاللبن لا يؤكل فيعطف على اللحم؛ لذا يقدر فعل ينصب "لبنًا" يناسب المعنى وهو شربت، فيكون عطف جملة على جملة، ويرى النحويون أن هذا من خصائص الواو، حيث يعطف بها معمول عامل محذوف على ما قبله[2].

وانتقد هذا التقسيم فاضل السامرائي، إذ يقول: "وفي هذا التقسيم نظر؛ فإنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح، وإنما ذلك بحسب المعنى والقصد، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف، ففي قولك: "جاء محمد وخالد" لا يكون العطف أرجح، وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن أراد أن ينص على أنهما جاءا في وقت واحد نصب لا غير، وإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف .." [3].

إن هذا التقسيم وغيره من مسائل كلية أو جزئية مما سبق إيضاحه خلال العرض السابق – يعكس القلق والاضطراب والتردد في معالجة النحويين لهذا النوع من الأسماء المنصوبة، وليس السامرائي وحده الذي أوقفه شيء من هذا، بل غيره من المحدثين كمهدي المخزومي، حيث يقول: "أما ما سمي بـ" المفعول معه" فأمره مختلف؛ لأنه ليس من متعلقات الأفعال[4]، وليس له علاقة بالفعل أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول

١- أوضح المسالك: ج٢ ص ٢٤٥.

٢- السابق: ج٣ ص ٣٩٧.

٣- فاضل السامرائي، معاني النحو (دار الفكر/ عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م): ج٢ ص ٢٠٨.

٤- ذكر من متعلقات الأفعال: المفعول المطلق والتمييز والحال.

لم تقم على أساس مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قول بالعامل، وزعم بأن الحركات آثار للعوامل، بحيث صاروا لا يتصورون اسمًا منصوبًا إلا وهو معمول لفعل أو شبيه بالفعل"[1].

أما شوقي ضيف فيقول بعد عرضه التقسيم السالف الذكر: "وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذي وضعوه للمفعول معه، فجاءوا بجميع الصور التي تأتي فيها الواو، سواء كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه ...، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط: "المفعول معه: اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى "مع" ما احتاجوا إلى إقحام الحالات ... السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جميعاً عاطفة، ... وواضح أنه **ينبغي أن لا يُعرض في النحو للمفعول معه إلا صيغه الحقيقية التي لا تصلح فيها الواو أن تكون عاطفة، والتي تحمل معنى الظرفية الزمانية أو المكانية**، أو بعبارة أدق معنى "مع" فحسب"[2].

والملاحظ أن كل هؤلاء الباحثين وغيرهم استخدموا أمثلة النحويين[3] أو ما يقاربها، بل إن الأخيرين لم يتطرقا إلى الشواهد النحوية في هذا الباب، وكان ينبغي الانطلاق منها لأنها تمثل واقع استخدام العرب لهذا النوع من الأسماء.

١- مهدي المخزومي، **في النحو العربي – قواعد وتطبيق** (دار الرائد العربي/ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)،ص١١٥.

٢- شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا – مع منهج تجديده** (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٦م) : ص ١٢٠-١٢١) والأمثلة التي عرضها هي : سرت وجامعة القاهرة، استيقظت وطلوع الشمس.

٣- من هؤلاء من تمسك بأسلوب معالجتهم في دراسات إما متخصصة جداً أو مجددة ميسرة، مثل: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، **بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب** (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، د.ت): ص ٢٤٨-٢٥٨، محمد عيد، **النحو المصفى** (عالم الكتب/ القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م): ص ٣٥٥-٣٥٧.

وبعد هذا العرض لما جاء عند القدماء وبعض المحدثين عما أسموه "المفعول معه"، يبرز السؤال الذي ينتظر أن تجيب عنه هذه الدراسة، وهو:

ما حقيقة المفعول معه؟

أله وجود فعلي كوجود المفعول به في كلام العرب؟ أم أنه لا يعدو كونه نوعاً افترض النحويون وجوده لتفسير نصب بعض الأسماء الواقعة بعد الواو في بعض الاستخدامات؟.

ولقد وردت بعض الإشارات خلال عرض آراء النحويين القدامى ذكر عندها أن للدراسة عودة إليها، وهذه الإشارات بعضها مرتكز لتفسير نصب هذا الاسم، وبعضها يعين على ذلك، والإشارات حسب ترتيب ورودها هي:

١- مصطلح المفعول فيه ودلالته على الظرف والحال.

٢- مجيء الاسم المنصوب بعد الواو معمولاً لأفعال أو شبهها ذات معان مخصوصة كالاستواء والصنع والمجيء.

٣- العلاقة السببية بينه وبين ما قبله: جاء البرد والطيالسة، أي أن وجود الطيالسة بسبب البرد.

٤- دلالة التركيب: (الواو + الاسم المنصوب بعدها) على المصاحبة والاقتران، وعدم التشريك أيضا، ويقرن به قول بعض الكوفيين أن نصب الاسم بالخلاف أي عدم إرادة التشريك بالعطف، وكذلك تقدير ما يدل على الملابسة لتحليل التركيب في آراء بعض النحويين.

٥- رأي الأخفش في انتصاب هذا الاسم على الظرف.

٦- رأي الخوارزمي أن انتصابه على الحال.

تمثل الإشارة الرابعة الوظيفة الدلالية لهذا الاسم المنصوب بعد الواو، فهو مصاحِب ومقارِن لما قبله، وهناك[1] من أسماه بـ "المقارِن"، ولقد سبق أن الرضي[2] قد نص على أن المصاحبة بينه وبين ما قبله في الزمن، كما أن السامرائي[3] يقول: "ويبدو لي أن معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة، فهي لا تنحصر في **الاقتران بالزمان** فقط، وإنما هي **لعموم الاقتران**، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول "سرت والشارعَ" فليس في هذا اقتران زماني بل هو **اقتران مكاني، وقد يكون لغير ذلك** نحو: "مالك وخالدا؟" "وكيف أنت وخالدا؟" و "رأسَك والحائطَ" و "شأنَك والمالَ" و"إياك والكذبَ" ...، فإن هذا مما يصح أن يكون مفعولاً معه عند النحاة ...، فهذا ليس اقتران زمان أو مكان، **وإنما هو لعموم المصاحبة**".

وتجدر الإشارة إلى أن إيراده بعض أساليب التحذير والإغراء في آخر كلامه قد جاء في معالجة النحويين وعلى رأسهم سيبويه[4]، ولعل هذا أيسر تفسيرًا لهذا التركيب المشكل من تقدير النحويين ناصبين في: "إياك والكذب". وهما: "أحذِّرُك واحذر الكذبَ، وأما الملابسة فهي المقارنة والمصاحبة، والغالب استخدام هذا المصطلح عند النحويين في باب الظرف والحال.

وفي الإشارة الثانية نظرة إلى ناحية معجمية دلالية تركيبية لورود هذا الاسم المنصوب في الاستخدام، فالغالب أن يجيء بعد أفعال أو شبهها

١- هو الأندلسي شارح المفصل كما ذكر محقق **التخمير**: ج١ ص ٤٠٧ ص٧ من الحاشية.

٢- **شرح الكافية**: ج١ ص ٥١٥.

٣- **معاني النحو**: ج٢ ص ٢٠٦.

٤- **الكتاب**: ج١ ص ٢٩٧ وما بعدها، وقد ذكر نصًا على أنه مفعول معه ص ٢٧٤.

ذات معان مخصوصة تتضح من خلال معالجة النصوص التي ورد فيها هذا الاسم.

أما الإشارات الاولى والخامسة والسادسة فهي تمثل ما يقود إلى تحديد الوظيفة النحوية لهذا النوع من الأسماء في ضوء الجوانب الدلالية المعجمية التركيبية الواردة في الإشارات الأخرى، والذي أراه من خلال النصوص أنه يؤدي وظيفة بين وظيفتي الظرف والحال، لكنها إلى الحال أقرب من الناحية التركيبية؛ لمجيء الاسم المنصوب بعد الواو التي هي واو الحال داخلة على جملتها الاسمية، التي حذف خبرها وبقي المبتدأ الذي تحول إلى النصب للدالة على المحذوف، وللبيان عن وظيفته في تحديد ملابسات الحدث الذي تعبر عنه الجملة الكبرى التي وقع فيها[1].

ومصطلح المفعول فيه يشمل كلاً من: الظرف وهذا مفروغ منه، والحال وهذا مختلف فيه ومن سماها مفعولاً فيه رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بـ "في" كما يفعلون في الظرف مقيِّدة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان، ومن لم ير ذلك رأى أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كان صاحب الحال هو الفاعل، أو المفعول به في المعنى إذا كان صاحب الحال هو المفعول به[2].

والذي أراه أن الحال مفعول فيه؛ لأن قولك: "جاء الطفل مبتسماً" يعني: جاء في حال الابتسام أو جاء في وقت كان فيه يبتسم، فهذه ملابسات وقوع الحدث وهو المجيء في حال الابتسام أو وقته.

ويزداد اتضاح كون الحال مفعولاً فيه مشبهة ظرف الزمان في إيضاح ملابسات الحدث الذي تعبر عنه الجملة، وذلك حين لا تكون هناك

١- يأتي بيان أكثر تفصيلاً لهذا الجانب.

٢- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**: ج٢ ص ٤٥٠.

علاقة واضحة أو مباشرة بين الحال وصاحبها، ويقع ذلك في مواضع تكون الحال فيها جملة في الغالب اسمية كما في:

جاء الضيف والنـــاسُ مجتمعـــون.

ذهـب الرجـل والشمـــسُ طالعـــة.

تكلم الخطيب والمصـلون منصتـــون.

استمعت إلى المـذياع والطفـلُ يلعـب.

ولقد تنبه سيبويه[1] إلى هذا النوع من الجمل الحالية، يقول متحدثاً عن الجملة الحالية في قوله تعـالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمـــران : ١٥٤]: "وجّهوه على أنه: يغشى طائفة منكم **وطائفةٌ في هذه الحال**، كأنه قال: **إذْ طائفة في هذه الحالة، فإنما جعله وقتًا** ولم يرد أن يجعلها واو عطـف، وإنما هي واو الابتداء".

ولقد ذكر أبو بكر الأنباري[2] من الكوفيين نحو ما ذكر سـيبويه مسميًا واو الحال: واو الوقت، كما فسر ابن فارس[3] الواو بـ "إذ" مع أن الجملة بعدها حال، أما ابن جني[4] فيقول عن الواو: "وقد نجدها معـرّاة عن معنى العطف، ألا ترى أن الواو التي بمعنى "مع" في قولك: اسـتوى

١- **الكتاب**: ج١ ص ٩٠.

٢- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام هـارون (دار المعارف/ القاهرة، ط٤، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م): ص ٥٤٨، ونص ما جاء: "الواو ... واو الوقـت ... كمـا تقول: جاء في زيد وقد طلعت الشمس، تريد: في وقت طلوع الشمس".

٣- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**، تحقيق السيد أحمد صقر (مطبعة عيسـى البـابي الحلبـي/ القاهرة، د.ت) : ص ١٥٧.

٤- أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي (دار القلم/دمشـق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) : ج٢ ص ٦٣٩ وما بعدها.

الماء والخشبةَ ... – قد تجدها مفيدة للجمع لأنها نائبة عن "مع" الموضوعة لإفادة الجمع، ولا تجد فيها في هذه الحال معنى العطف، وكذلك إذا كانت للحال نحو قوله تعالى ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٤]، أي **يغشى طائفة منكم في هذه الحال، وهذه الواو أيضًا الدالة على معنى الحال غير معراة من معنى الجمع؛ ألا ترى أن الحال مصاحبة لذي الحال**، فقد أفادت إذًا معنى الاجتماع".

أما المالقي[1] فهو يفصل في تفسير واو الحال بـ "إذ" منبهًا إلى نواح تركيبية توضع في الاعتبار، وذلك حيث يقول: "تتقدر تارة بـ "إذ"، وتارة بـ "في حال"، **وهي في التقديرين للحال**، فحيث لم يكن بعدها ضمير[2] في الجملة الواقعة حالاً بها قدرت بـ "إذ"، نحو قولك: "جاء زيد والشمس طالعة"، أي: إذ الشمس طالعة، ومنه قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٤]، وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدّرت بـ "في حال" ...، ولابد مع ذلك كله من **صرف الجملة إلى تقدير المفرد**، إما في اللفظ وإما في المعنى؛ لأنه أصل الحال، فتقدير معنى نحو قولك: "والشمس طالعة" : طالعةً الشمسُ في حال قيامه".

إن ما نقل عن هؤلاء العلماء يوضح العلاقة بين هذا النوع من الجمل الحالية والظرف، ويكفي أن كلاً منهما يعد مفعولاً فيه يوضح ملابسات الحدث من زمان ومكان وأمور أخرى لها علاقة بعناصر الحدث

١- رصف المباني: ص ٤٨٠.

٢- أي ضمير يعود على صاحب الحال.

الذي تعبر عنه الجملة، أما عن علاقة هذا بما أسماه النحويون المفعول معه فلقد سبق ذكرَ أن الأخفش يراه ظرفًا والخوارزمي يراه حالا، والذي **أراه أنه في أصله حال من هذا النوع المخصوص من الجمل الاسمية، الذي لا تكون فيه العلاقة واضحة أو مباشرة بصاحب الحال كأن تخلو هذه الجملة مما يعود عليه مثل الضمير كما أوضح المالقي، والحال مصاحبة لذي الحال كما ذكر ابن جني، والغالب على هذا النوع من أنواع الحال أن يتناول ملابسات ذات صلة بالزمان والمكان، ومن هنا جاءت علاقته بالظرف، وقد سبقت الإشارة إلى تفسير سيبويه لعلاقة المفعول معه بالظرف "مع"، الذي تؤدي معناه واو المفعول معه.**

ولعل هذه العلاقة غير الواضحة وغير المباشرة بين هذا النوع من الحال وصاحبها هي ما أثار ملاحظة براجشتراسر[1]؛ إذ يقول: " وأظن أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم: أن الواو في مثل: "ما أنت والكلامَ؟" تؤدي معنى "مع" وتعمل النصب، وفي تسميتهم إياها: "واو المعية" **مع أن أصلها غامض جدا**، وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضا، نحو: "استوى الماء والخشبةَ"، أي: كان سطح الماء في مستوى الخشبة، **فمعنى الواو في هذا المثال، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة – لا يطابق معنى "مع" تماما؛ بل هو أخص منه، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثر به".**

إن الربط بين هذه الإشارات الست[2] التي جاءت لدى النحويين مفيد في إضاءة تفسير النواحي الدلالية والمعجمية والتركيبية للرأي الذي

١- ج. براجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م): ص ١٣١-١٣٢.

٢- راجع ص ١٤ من هذه الدراسة.

خلصت إليه الدراسة، التي تنظر إلى التركيب داخل السياق الذي استخدم فيه، ولعل الإشارة الثانية تتعامل مع بعض أنواع السياقات التي استخدم فيها العرب هذا النوع من الأسماء.

وقبل إعطاء مزيد من التفصيل حول هذا الرأي لابد من الإيضاح أن الدراسة بعد تبينها الوظيفة النحوية لهذا التركيب – قد اختارت للتعبير عنه مصطلح "الحال المقارِنة"[1] أو "حال المقارِن أو المصاحِب" وقد سبقت الإشارة إلى أن أحد شراح المفصل وهو علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد الموفق المرسي الأندلسي[2] – قد سمى المفعول معه بـ "المقارِن"، وهو الذي قد اطلع على ما ذكره صدر الأفاضل الخوارزمي القائل بأن انتصاب ما أسماه النحويون "المفعول معه" على الحال، وظاهر ما جاء عنه[3] أنه لا يرى رأيه، لكن الذي يرى رأيه وإن كان لم ينسبه إليه هو محمد الأنطاكي[4]، وفيما يلي عرض لأبرز ما ذكره حول "حال المقارِن"[5].

١- احتفظ بتسمية النحويين لهذا النوع من الأسماء "المفعول معه" على الرغم من أنه يراه حالا.

٢- قدّم للحديث عن دلالة الواو عن المشاركة من عدم ذلك في تحليل مسهب لجملة "أكل زيد وخالد معه" المساوية عنده لجملة "أكل زيد وخالدا".

١- انظر ص ١٥ من هذه الدراسة.

٢- ذكر اسمه محقق التخمير في دراسته للكتاب : ج١ ص ٩٥ وانظر ص ٥١.

٣- انظر س ٦ ، ٧ من حاشية المحقق للكتاب الخوارزمي، **التخمير**: ج١ ص ٤٠٨.

٤- محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** (دار الشرق العربي/بيروت ، ط٤، د.ت): ج٢ ص ١١٩ وما بعدها.

٥- السابق: ج٢ ص ١١٥-١٢٢.

٣- خلص بعد ذلك التحليل إلى تعريف هذا النوع التعريف الآتي: الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى "مع" المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من مُحْدِثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث، نحو: "جاء زيد والشمسَ، وسرت والجبلَ، ومشيت والنهرَ، وسافرت والنجمَ .." [١] موجِّهًا نقده إلى عباس حسن[٢] لما جاء في تعريفه للمفعول معه: "اسم مفرد فضله قبله واو بمعنى "مع" مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل، وتلك الواو تدل نصًّا على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، **مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته**، ذاكرًا أن قدماء النحويين[٣] لم يصرحوا بأن هذه الواو تدل على المشاركة أو لا تدل مكتفين بالقول بأن الواو العاطفة تقتضي التشريك وجوبا، **وليس الأمر على ما ذكر**، فلقد قال الصبان عن واو المفعول معه: إنها "للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان، **سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيد أولا كاستوى الماء والخشبة**، وبذلك فارقت واو العطف؛ فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان ..." [٤].

١- السابق: ج٢ ص ١١٧.

٢- عباس حسن، **النحو الوافي**(دار المعارف/ القاهرة، ط٤، د.ت): ج٢ ص ٣٠٥.

٣- الأنطاكي، المحيط : ج٢ ص ١١٨ الحاشية.

٤- محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك** (مطبعة البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت) : ج٢ ص ١٣٤.

كما ذكر الأنطاكي أنه لعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني[1]، وقد سبق أن من النحويين من أشار إلى ذلك[2].

٤- ذكر أنه إذا كانت هناك دلالة على المصاحبة دون المشاركة فالاسم منصوب على المفعول معه، وبعبارة أخرى[3]: المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه، مثل: جئت والشمسَ = جئت والشمس طالعة، والمكان للعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية، مثل: تصالح زيد وخالد؛ إذ لا يقال: تصالح زيد وخالد حاضر، كما ذكر أن واو المعية التي يليها المنصوب اسمًا كان أم فعلاً ليست في حقيقتها إلا واو الحال ناسبًا ذلك إلى جماعة من النحويين منهم الرضي، لكنهم قصروا ذلك على الواو التي ينتصب بعدها المضارع[4]، ويكمل الصورة فيقول: "وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة حالية حذف خبرها، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب، وعلى هذا يكون المفعول معه اسمًا سد مسد جملة الحال".

١- مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية** (المكتبة العصرية/ بيروت، ط١٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) : ج٣ ص ٧٢ وما بعدها.

٢- ص ٦ من هذه الدراسة.

٣- الأنطاكي، **المحيط** : ج٢ ص ١١٩ وما بعدها.

٤- الذي ذكره الرضي، **شرح الكافية**: ج٤ ص ٦٧ وما بعدها - نصه : " [الواو] ليست للعطف، فهي إذا إما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في **تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، فمعنى: قم وأقوم**: أي: قم وقيامي ثابت، أي **في حال ثبوت قيامي**، وإما بمعنى "مع" وهي لا تدخل إلا على الاسم، فلما قصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها، فمعنى "قم وأقوم": أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو".

واستدل على هذا الرأي بعدة وجوه، بيّن فيها أوجه الشبه بين المفعول معه والحال، والوجوه هي[1]:

١- كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى:

جئت والشمسَ ← جئت والشمس طالعة.

سرت والجبلَ ← سرت والجبل بحذائي

مشيت والنهر ← مشيت والنهر إلى جانبي

أكل زيد وخالدا ← أكل زيد وخالدٌ حاضر معه

سافرت والنجم ← سافرت والنجم بازغ

انطلقت وسعيدا ← انطلقت وسعيد معي

٢- اشتراط النحويين كون المفعول معه فضلة، وكذلك الحال فضلة.

٣- أوجبوا تأخر المفعول معه عن عامله وعدم مجيئه إلا بعد تمام الجملة، كما أوجبوا ذلك في الجملة الحالية المقترنة بالواو.

٤- المفعول معه قيد للفعل وكذلك الحال.

فبنى على أوجه الشبه بين المفعول معه والحال، وكذلك واواهما على أن: المفعول معه بقيه من جملة اسمية حالية، وواوه واو الحال، ويعرب على أنه اسم سد مسد جملة الحال.

وإذا كان هذا الاسم المنصوب قد نُصب آخذًا المحل الإعرابي للجملة التي سد مسدها كما ذكر الأنطاكي - فإني أرى أن **هذا النصب دليل على المحذوف كما أنه دليل على الإعراب، وأنه عوض عما حذف،** مثله في ذلك مثل تنوين الأسماء الملازمة للإضافة إذا حذف المضاف

١- الأنطاكي، **المحيط** : ج٢ ص ١٢١.

إليه، سواء كان مفردًا أم جملة، مثل: "كل، بعض" "إذ" والظروف "قبل، بعد" ، بل هو أكثر شبهًا بالظروف في حال تنوينها إذا حذف المضاف إليها ولم ينو لفظه ولا معناه، وفي حال بنائها على الضم إذا نوي معناه دون لفظه كما يرى النحويون[1].

٥- أشار إلى رأي الأخفش أن انتصاب المفعول معه على أنه ظرف، قائلاً: "ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق، ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة فإننا نختلف معه **في نوعية هذا القيد، فهو يراه مقيدًا مكانيا**، كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان "مع"، ونحن نراه قيدًا زمانيا؛ لأننا نعتبر الواو مكان "إذ"، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية جملة حالية"[2]. **والحق أنه ليس في كلام الأخفش ما يدل على أنه يراه قيدًا مكانيا**، وإن كانت "مع" في أصل استخدامها ظرف مكان، لكنها حسب ما تضاف إليها، فهي تستعمل للزمان[3]، كما سبق أن ذُكر تحليل المالقي للجملة الحالية التي تخلو من ضمير يعود على صاحب الحال[4]، التي تقدر فيها الواو بـ "إذ"، وسيتبين من خلال عرض النصوص أنه لا يستقيم أن تكون الحال المقارنة قيدًا زمانيًا في كل

١- فصل النحويون في هذه المسألة في باب الإضافة، انظر على سبيل المثال: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل الألفية ابن مالك**: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م): ج٢ ص٦٩-٧٠.

٢- الأنطاكي، **المحيط**: ج٢ ص ١٢٢ الحاشية.

٣- انظر ما ذكره السامرائي عن هذه الناحية، **معاني النحو**: ج٢ ص ٢١٠.

٤- ص ١٦ - ١٧ من هذه الدراسة.

كل المواضع؛ بل هي كما سبق البيان عنصر يحدد شيئًا من ملابسات وقوع الحدث في الجملة الكبرى.

الحال المقارنة في واقع الاستخدام:

أكثر ما ورد من مواضع استخدامها في المصادر النحوية من الشعر، كما ذكر النحويون قليلاً من الآيات والأحاديث، يقول ابن هشام عن استخدامها وهو يتحدث عن "واو المفعول معه": "ولم يأت في التنزيل بيقين"[1]، وهو محق في ذلك؛ لأن معظم ما ذكره الشيخ عضيمة[2] في بابها مما ذكر أصحاب كتب التفسير وإعراب القرآن أنه منها كان فيه الاسم إما مبنيًا وإما أن ما قبله منصوب فيجوز العطف معنى وإعرابا، وكونه حالاً مقارِنة جاء بوصفه وجهًا من وجوه الإعراب، وقد يكون وجهًا مرجوحًا كما سيتبين خلال العرض.

وقد جاءت الحال المقارِنة في هذه المواضع في استخدامات مخصوصة جدا، وغلب عليها الدلالة على الإنكار أو الاستكثار أو الاستعظام عكسه التحقير في سياقات الهجاء أو الفخر، كما كثر مجيئها في الأساليب الطلبية كالأمر والاستفهام، والخبرية التي يكون الإخبار فيها بمعان معينة إثباتاً أو نفيا.

وقد تنبه الحيدرة إلى كثرتها في الأمر[3]، ولكنه كان يتحدث عن مسألة إضمار العامل في الحال المقارِنة في تلك الأساليب، وكان سيبويه[1]

١- أبو محمد جمال الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: تحقيق مازن المبارك وزميله (دار الفكر/ بيروت، ط٥، ١٩٧٩م) : ص ٤٧١.

٢- محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات الأسلوب القرآن الكريم** (مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧١م) : ق١ ج ٣ ص ٥١٠-٥١٥.

٣- **كشف المشكل**: ص ٢٩٢.

قد أشار إلى حذف الفعل في الاستفهام، كما أنه أشار إلى الدلالة على التعظيم والتحقير[٢]، وذلك حيث يقول: "وكذلك: ما أنت وعبد الله؟ وكيف أنت وعبد الله؟، كأنك قلت: ما أنت وما عبد الله؟، وأنت تريد أن **تحقر أمره أو ترفع أمره**".

وفيما يأتي عرض لأنماط الحال المقارنة في الاستخدام مبدوءًا بالاستفهام، الذي هو أقوى الأساليب دلالة على الإنكار:

أولاً: الحال المقارنة في سياق الاستفهام:

أكثر ما يجيء به الاستفهام بـ "ما" ، وتكون متلوة بمصدر[٣] وهو الأكثر أو غيره، كما في قول أسامة بن الحارث الهذلي[٤]:

١- **فما أنا والسيرَ** في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذكر الضابطِ[٥]

وقد سبق أن سيبويه يقدر "كان" أو "يكون" في بعض الجمل الاستفهامية، يقول: "**وزعموا أن أناسًا** يقولون: كيف أنت وزيدا؟" و "ما أنت وزيدا؟"، **وهو قليل في كلام العرب**، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا "كيف"، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنْقُض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما" و "كيف"، كأنه قال: "كيف تكون وقصعةٌ من ثريد؟" و "ما كنت وزيدا؟"؛ لأن "كنت" و "تكون" يقعان هاهنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمعنى

١- **الكتاب** : ج١ ص ٣٠١.

٢- السابق: ج١ ص ٣٠١.

٣- الحيدرة اليمني، **كشف المشكل**: ص ٢٩٢.

٤- انظر تخريج البيت: عبد السلام هارون، **معجم شواهد العربية** (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م): ص ٢٠٧.

٥- المتلف: القفر الذي يتلف فيه مَنْ سلكه، يبرح: يجهد، الذكر الضابط: الجمل القوي.

صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها كثيرا، ومن ثم أنشد بعضهم[1]: ... وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا:

٢- أتوعِدُني بقومك يا ابن حَجْلٍ أُشـــابات يخـــالون العبـــادا
بما جمَّعْتَ من حَضَنٍ وعمرٍو **وما حَضَنٌ وعمرٌو والجيـادا؟**[2]"

وتقدير سيبويه "كان" و "يكون" لتخريج نصب هذه الأسماء علـى أنها خبر كان؛ لأنه يرى أن حقها الرفع بناء على ما سمع فـي الأبيـات الآتية:

يا زبرِقانُ أخـا بنـي خَلَـفٍ ما أنت ويـب أبيـك **والفخـرُ؟**[3]
وأنت امرؤ من أهل نجدٍ وأهلُنا تِهام فمـا النجـدي **والمتغـورُ؟**[4]
وكنت هناك أنت كـريم قـيسٍ فما القيسـيُّ بعـدك **والفخـارُ؟**[5]

والمعنى عند سيبويه[6] واحد في هذا المرفوع وما يراه مفعـولاً معه، وهذا صحيح، والذي أراه أن النصب في ما جاء من أبيـات علـى الحال المقارِنة، والرفع في الأبيات الأخيرة جاء إبقاء على الأصل أعانت عليه الضرورة، فأصله الجملة الحالية الاسمية وحـذف خبرهـا بسـبب الضرورة الشعرية وإلا فالمعنى واحد: ما حالي والسيرُ ألابسه.

١- ذكر البيت موضع الحديث.

٢- واضح أن البيت في الهجاء والشاعر ينكر على المخاطب تجميعه القبائل المذكورة عليه ويعيرهم بأنهم ليسـوا من الجياد وركوبها في شيء لأنهم ليسوا فرساناً معروفين، وانظر التخريج، هارون، **معجم الشواهد الشعرية**: ص ٩٧.

٣- تخريجه: السابقة: ص ١٦٨. والشاعر يهجو، ويب أبيك: تحقير.

٤- تخريجه: السابقة: ص ١٥٢.

٥- الشاعر يرثي المخاطب مفتخراً بكرمه ذاكراً أنه ليس لقيسي أن يفتخر بعده، تخريجه: السابق: ص ١٦٧.

٦- **الكتاب**: ج١ ص ٢٩٩.

ما حال حضن وعمرو والجيادُ يلابسون ركوبها

ما حالك والفخرُ تلابسُه

ما حال النجدي والمتغوِّر يصاحبه في النزول فيه

ويأتي الاستفهام بـ "ما" والمجرور في خبرها، كما في:

٣- فما لك **والتَّلَـدُدَ** حـول نجـد وقد غصَّـتْ تهامـة بالرجـال؟ [١]

٤- وما لكم **والفَـرْطَ** لا تقربونـه وقد خِلْتُهُ أدنـى مـردٌ لعاقـل؟ [٢]

وسيبويه[٣] يرى وجوب النصب في هذا النوع من التراكيب بعد الاستفهام بـ "مالِ".

٥- جاء في أثر يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

" فما لنا والرَمَل؟؛ إنما كنا راءينا به المشركين وقد أهلكهم الله"[٤].

وجاء الاستفهام بـ "كيف" التي سبق أن ذكر سيبويه[٥] أن المنصوب بعد الواو خبر لـ "يكون" مقدرة، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من قول الراجز:

١- تخريجه: هارون، **معجم الشواهد الشعرية**: ص ٣١٦، والتلدد: الذهاب والمجيء، حيرة.

٢- تخريجه: السابق: ٣٠٨ والفرط: طريق بتهامة.

٣- الكتاب: ج١ ص ٣٠٧.

٤- ج ١٦٠٥: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح** (صحيح البخاري (مطابع دار الشعب/ القاهرة، د.ت) : ج٢ ص ١٨٥. وهذه الرواية قد وردت في الهامش، أما رواية المتن بـ "والرمل". وقد ذكرها أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٣-١٩٨٣م): ص ١٨٢، وذكر شراح البخاري أن رواية النصب جاءت على الأفصح، انظر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق محب الدين الخطيب (دار الريان للتراث/ القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) : ج٣ ص ٥٥١، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، **عمدة القاري "شرح صحيح البخاري"** (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت) : ج٩ ص ٢٥١، أحمد بن محمد القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** (المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٠٤هـ) : ج٣ ص ١٦٦.

٥- ص ٢٢ من هذه الدراسة.

٦- الآن نلقـى عُصَـبًا أعجامًـا فكيف أنـت عمـرو **والإقـداما**[١]

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه:

٧- "كيف أنت **وأئمة** من بعدي يستأثرون بهذا الفيء"[٢]

ومما لم يأت ذكره في المصادر النحوية وذكره بعض المفسـرين الاستفهام بـ "هل" كما في قوله تعالى :

٨- ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٥٩]

ذكروا في المصدر المؤول "وأن أكثركم فاسقون" الرفع والنصب والجر، وذكروا في النصب أوجها، أحدها أن يكون في محل نصب على الحال المقارنة (المفعول معه) [٣]: يقول أبو حيان: "الثالث: أن تكون الواو واو "مع" ، فتكون في موضع نصب مفعولاً معه، التقدير: وفسق أكثركم، أي: **تنقمون ذلك مع فسق أكثركم**، والمعنى: لا يحسن أن تنقموا وذلك مع وجود فسق أكثركم، كما نقول: تسيء إليّ مع أني أحسنت إليك"[٤].

١- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ج١ ص ٤٠٣.

٢- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (دار صادر/ بيروت عن ط الميمنية/ القاهرة، ١٣١٣هـ) : ج٥ ص ١٨٠، وانظر: ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ**: ج١ ص ٤٠٤، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام وزميله (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م): ج٢ ص ١٢٢.

٣- أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزنجشري، **الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزملائه (مكتبة العبيكان/ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) : ج٢ ص ٢٦٠، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد الخراط (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) : ج٤ ص ٣٢١.

٤- أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزملائه (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) : ج٣ ص ٥٢٨، وقد ذكر الألوسي تعقب التفتازاني لأبي حيان بأن ذلك لا يتم على ظاهر ما عند النحاة بإيجاب المصاحبة مشيراً إلى أن ذلك يصح على مذهب الأخفش حيث يكتفي في المفعول معه بالمقارنة في الوجود، شهاب الدين أبو الفضل السيد محمود الألوسي.

٩- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۚ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ﴾[1] [الكهف : ٥٠]

ثانياً: الحال المقارنة في سياق الأمر:

أكثر ما جاء من ذلك كان الأمر فيه بالترك في مقام التهديد والوعيد وما في معناهما، ومن ذلك قول الشاعر:

١٠- فلا تدع سعدًا للصراع **وخلِّها** إذا أمنت **ونعتَها** البلدَ القفر[2]

ومما ذكر المفسرون في أحد أوجهه أنه حال مقارنة مما جاء من الأمر بالترك قوله تعالى:

١١- ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام : ١١٢][3].

١٢- ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٧][4].

ولقد أشار أبو حيان[5] إلى دلالة الأمر هنا على التهديد والوعيد، ومن ذلك:

١٣- ﴿ فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾ [القلم : ٤٤].

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تصحيح على عبد الباري عطية (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) : ج٣ ص ٣٤٠.

١- علي بن يوسف الجمل، **حاشية الجمل على تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي** (الأزهرية/القاهرة، د.ت): ج٣ ص ٢٩ ذكر وجهين للنصب الأول وهو الظاهر أن الواو عاطفة فيكون معطوفا على المفعول الأول "استخدمه" والثاني على أن الواو بمعنى "مع" فيكون مفعولاً معه.

٢- الحيدرة اليمني، **كشف المشكل** : ص ٢٨٩، وتقديره عنده: خلِّ سعدًا مع نعتها.

٣- محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق على محمد البجاوي (مطبعة عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت) : ج١ ص ٥٣٣. وجوز أن تكون الواو عاطفة أو بمعنى "مع"، وانظر: حسين بن أبي العز المنتجب الهمذاني، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق محمد حسن النمر (دار الثقافة/ الدوحة، ط١، ١٩٩١م) : ج٢ ص ٢١٦، وعد السمين الحلبي ذلك الوجه مرجوحا لأنه متى أمكن العطف في التركيب او المعنى كان أولى من المفعول معه، **الدر المصون** : ج٥ ص ١١٧.

٤- المنتجب، **الفريد** : ج٢ ص ٢٣٥.

٥- **البحر المحيط** : ج ٤ ص ٢١٠-٢٣٣.

١٤- ﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ ﴾ [المزمل : ١١].

١٥- ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر : ١١][1].

ويقدم الزجاج تفسير هذا الأمر بالترك فيقول: "فإن قال قائل: ما مجاز ذرني والله تعالى يفعل ما يشاء لا يحول بينه وبين إرادته حائل؟ فالجواب في ذلك: أن العرب إذا أرادت أن تأمر الإنسان بأن له همة بأمر أو بإنسان نقول: دعني وزيدا، ليس أنه حال بينه وبين زيد أحد، ولكن تأويله: لا تهتم بزيد؛ فإني أكفيكه"[2].

وقد جاء الأمر معطوفًا على الأمر بالترك، كما في قول الشاعر:

١٦- إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرئ فدعه **وواكل** أمره **واللياليا**[3]

وقد وقعت الحال المقارنة في سياق الأمر بالجمع، والجمع[4] من المعاني المخصوصة ذات الصلة الوثيقة بالحال المقارنة، ومن ذلك قوله تعالى:

١- ذكر العلماء في الآيات الثلاث: جواز نصب ما بعد الواو على العطف أو على المفعول معه. انظر: أبا جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد (مكتبة النهضة العربية/ بيروت، ط٢، ١٩٨٥م) : ج٥ ص ١٦، ٥٨، ٦٦، أبا محمد مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م): ج٢ ص ٧٥١-٧٦٨، ٧٧١، العكبري، **التبيان**: ج٢ ص ١٢٣٥، ١٢٤٧، ابن ١٢٥٠، المنتجب، **الفريد**: ج٤ ص ٥١٢، ٥٥٤، ٥٦٣، وعد وجه العطف أمتن لكون النحويين اشترطوا كون الفعل العامل في المفعول معه لازما، أبو حيان، **البحر المحيط**: ج٨ ص ٣١٠، وعلى حين عد السمين وجه المفعول معه مرجوحا في آية القلم لإمكان النسق من غير ضعف عده الظاهر في آية المزمل وجوّز العطف فيه لكونه أوفق للصناعة، الدر **المصون**: ج١٠ ص ٤١٩، ص ٥٢٣.

٢- أبو إسحاق إبراهيم السري (الزجاج)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب/ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) : ج٥ ص ٢٤١، وانظر ص ٢١١.

٣- ابن مالك، **شرح التسهيل**: ج٢ ص ٢٦٠، **شرح الكافية الشافية**: ج٢ ص ٦٩٥.

٤- مما يدل على الجمع فتستخدم معه الواو للعطف أو غيره دالة على معنى "مع" أو المصاحبة الأفعال الآتية: يتفق، يتلاءم، يتواءم، يتناسب، يتسق، وقد تستخدم "مع" مكان الواو.

١٧ - ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[١] [يونس : ٧١].

١٨ - ﴿ ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ ﴾ [الصافات : ٢٢] [٢].

ومما جاء من الأمر بشبه الفعل كالخوالف (أسماء الأفعال) قوله تعالى:

١٩ - ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم ﴾[٣] [يونس: ٢٨].

٢٠ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] [الأنفال : ٦٤].

والعجيب أنه لما ذكر الزمخشري[٥] أن الواو بمعنى "مع" فتكون "من" في محل نصب على أنها حال مقارنة خطأه أبو حيان[٦] لمخالفته كلام سيبويه، الذي يرى أن "من" مفعولاً به لفعل محذوف فيكون من باب عطف جملة على جملة، والجميل ما رد به ابن تيمية على أبي حيان من أن سيبويه ليس نبي النحو فيجب اتباعه[٧].

١- جزم الزجاج وأبو علي الفارسي والزمخشري بكونه مفعولاً معه، انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** : ج٣ ص ٢٨، الزمخشري) **الكشاف** : ج٣ ص ١٦١، أبا حيان، **البحر المحيط**: ج٥ ص ١٧٧.

٢- وعدّ أبو البقاء العكبري وجه كونه مفعولاً معه أقوى في المعنى، **التبيان**: ج٢ ص ١٠٨٩، ورد عليه السمين بأنه في الصناعة ضعيف لإمكانية العطف، **الدر المصون**: ج٤ ص ٢٩٩، أما المنتجب فقد قال عنه: "ليس بشيء" لكون الفعل متعديا، **الفريد: ج٤ ص ١٢٩**.

٣- لم يذكروا إلا وجه كونه مفعولاً معه، الزفخشري، **الكشاف** : ج٣ ص ١٣٣، المنتجب، **الفريد**: ج ص ٥٥٥، أبو حيان، **البحر المحيط**: ج٥ ص ١٥٣، السمين، **الدر المصون**: ج٦ ص ١٩٣.

٤- ذكروا في "من" أوجهًا للرفع والجر والنصب منها أنها مفعول معه، المنتجب، **الفريد**:ج٢ ص ٤٣٥ وما بعدها.

٥- **الكشاف**: ج٢ ص ٥٩٦، وقد نسب رأيه إلى الزجاج خطأ، انظر: السمين، **الدر المصون**: ج٥ ص ٦٣٣، على حين أن الزجاج قال: "أما من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك" ، **معاني القرآن**: ج٢ ص ٤٢٣.

٦- **البحر المحيط**: ج٤ ص ٥١١.

٧- الألوسي، **روح المعاني**: ج٥ ص ٢٢٦.

ومنه قول الشاعر:

٢١- إذا كانت الهيجاءُ وانشقتِ العصا فحسبُك والضحاكَ سيف مهنـد[١]

وقوله:

٢٢- فقدني وإياهم فإنْ أُلْقَ بعضَهـم يكونوا التعجيل السنام المُسَرْهَد[٢]

ثالثاً: الحال المقارنة في سياق الخبر: إذا كان أكثر ما جاء منها في سياق الأمر في الأمر بالترك ثم الجمع – فإن أكثر ما جاء في سياق الخبر في ما دل على الجمع، كما في قوله تعالى:

٢٣- ﴿ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣] [المرسلات : ٣٨].

ويلاحظ أنه جاء في مقامات الإخبار عن أحوال مستقبله كأحوال يوم القيامة إنذارًا أو تبشيرا، كما في قوله تعالى:

٢٤- ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾[٤] [مريم : ٦٨].

٢٥- ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ ﴾[٥] [الفرقان : ١٧].

٢٦- ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾[١] [التوبة: ١٠١-١٠٢].

١- روى بالنصب والرفع والجر، ووجهه ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ**: ج١ ص ٤٠٧، وانظر تخريجه: هارون، **معجم الشواهد الشعرية**: ص ١٠١.

٢- ابن مالك، **شرح الشافية الكافية** : ج٢ ص ٦٨٨. والمسرهد: السمين الذي أحسن غذاؤه، والمعنى أقطعهم تقطيعا.

٣- الجمل، **حاشيته على الجلالين**: ج٤ ص ٤٦١ وذكره أحد وجهين.

٤- أحد وجهين، الزمخشري، **الكشاف**: ج٤ ص ٤١، أبو حيان، **البحر المحيط** : ج٦ ص ١٩٥، ورأى كون الواو بمعنى "مع" أوقع: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)** (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م) : ج٢١ ص ٦.

٥- العكبري، **التبيان**: ج٢ ص ٩٨٢، ومنع كون الواو للمعية: المنتجب، **الفريد**: ج٣ ص ٦٢٤، الألوسي، **روح المعاني**: ج٩ ص ٤٣٧ لكون الفعل متعديا، وضعف الوجه السمين، **الدر المصون** : ج٨ ص ٤٦٤.

٢٧- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ [٢] [المائدة : ٣٦].

إن وجود الظرف "معه" المتعلق بحال محذوفة إثر الحال أكد معنى المصاحبة والاقتران، فكأن تقدير المعنى: لو أن لهم ما في الأرض جميعًا ومثلهُ مقترنًا به مصاحبًا إياه معه – ما تقبل منهم، فكأن المتعلق به "معه" حال إثر حال، أكّدت معنى المصاحبة والاقتران اللذين أدتهما الحال المقارنة: "ومثلَه".

ومن الجمل الخبرية التي جاءت من عناصرها الحال المقارنة ما كان فيها غير معنى الجمع من المعاني الأخرى، كما في قوله تعالى:

٢٨- ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ [٣] [آل عمران : ٢٠].

٢٩- ﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾ [٤] [الرعد : ٢٢-٢٣].

٣٠- ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [١] [الأنبياء : ٧٩].

١- أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي (الأخفش الاوسط، **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس (دار البشير/ دمشق، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م): ج٢ ص ٣٣٦.

٢- الزمخشري، **الكشاف**: ج٢ ص ٢٣١، واعتبر كون الواو بمعنى "مع" ليس بشيء أبو حيان، **البحر المحيط**: ج٣ ص ٥٨٧، فقد كلامه السمين، **الدر المصون** : ج٤ ص ٢٥٦، وكان الاعتراض على التصريح بما يدل على المعية في قوله "معه" .

٣- الزمخشري، **الكشاف**: ج١ ص ٥٣٩، المنتجب، **الفريد**: ج١ ص٥٥٥، وقد رد أبو حيان وجه كونها مفعولاً معه، **البحر المحيط** : ج٢ ص ٤٦٨، ورد عليه السمين قائلاً: فهم المعنى وعدم الإلباس يسوّغ ما ذكره الزمخشري، وأي مانع من أن المعنى: فقل: أسلمت وجهي لله مصاحبًا لمن أسلم وجهه لله أيضا، وهذا معنى صحيح مع القول بالمعية". **الدر المصون**: ج٣ ص ٩١، وعلى المعنى الذي تختاره الدراسة: أسلمت وجهي ومن اتبعني مصاحبٌ لي.

٤- وعد السمين وجه كونه مفعولاً معه مرجوحا، **الدر المصون**: ج٧ ص ٤٤.

ومثله قراءة النصب في قوله تعالى:

٣١- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ ﴾ [٢] [النور : ٤١].

وقراءة النصب في :

٣٢- ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ [٣] [الأعراف : ٢٧].

٣٣- ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾ [٤] [الحشر : ٩].

وتقدير المعنى: والذين تبوءوا الدار والإيمانُ يلابسونه/ يقارنهم.

ومما تحتم الصناعة -بلغة النحويين- كونه حالاً مقارنة بسبب الضرورة قول الشاعر:

٣٤- وما قلت حتى نال شتم عشيرتي نفيلُ بن عمروٍ والوحيدُ وجعفرا[٥]

وقوله:

٣٥- والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا[٦]

وهنا لابد من ذكر ما عده بعض النحويين حالاً مقارنة (مفعولاً معه) على الرغم من مخالفته ما اشترطوه من وجوب مجيئه بعد تمام الكلام، فلقد جاء قبل خبر ذي الخبر في المواضع الآتية:

٣٦- ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ ﴾ [البينة : ١].

٣٧- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ ﴾ [١] [البينة : ٦].

١- الزمخشري، **الكشاف**: ج٤ ص ١٥٨، العكبري، **التبيان** : ج٢ ص ٩٢٣.

٢- هي قراءة الأعرج، أبو حيان، **البحر المحيط** : ج٦ ص ٤٢٥.

٣- هي قراءة اليزيدي، الزمخشري، **الكشاف**: ج٢ ص ٤٣٦.

٤- أبو حيان، **البحر المحيط** : ج٨ ص ٢٤٥، السمين، **الدر المصون**: ج١ ص ٢٨٥، ورأى الألوسي وجه كونه مفعولاً معه ليس بشيء، **روح المعاني**: ج١٤ ص ٢٤٥.

٥- الحيدرة، **كشف المشكل** : ص ٢٩١.

٦- أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ج٢ ص ٢٩٢، وقد أورده شاهدا على كون العطف متجها أكثر من النصب على المعية.

ويؤيد كون "المشركين" حالاً مقارنة قراءة الرفع[٢].

٣٨- فكونـــوا أنـــتم **وبنـــي أبـــيكم** مكـــان الكليتـــين فـــي الطحـــال[٣]

٣٩- فآليت لا أنفـك أحـذو قصـيدة أكـــون **وإياهـــا** مـــثلاً بعـــدي[٤]

٤٠- أزمان قومي **والجماعةَ** كالـــذي لزم الرحالـــة أن تميـــل ممـــيلا[٥]

وفي قول عائشة رضي الله عنها:

٤١- "كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنا **وإياه** في لحـــاف"[٦].كمـــا خالف اشتراطهم أن تكون الحال المقارنة معمولاً لفعل أو شبهه قـــول الشاعر:

٤٢- لا تحبسنك أثوابي فقد جُمْعَـــتْ هـــذا ردائـــي علـــي **وســـربالا**[٧]

وهذا يؤكد ما بدئ الحديث به، فوجود ما يقرب من ١٧% مـــن الشواهد في كلام العرب مما يخالف قواعد النحويين الأساسية وشروطهم التي يرونها لازمة – يدل على اضطراب النظرة إلى هذا النوع، مما يؤيد الرأي بأن هذا النوع من الأسماء المنصوبة هو حال مقارنة.

١- أورد الأبيتين الحيدرة، **كشف المشكل** : ص ٢٩١.

٢- للأعشى، السمين، **الدر المصون** : ج١١ ص ٦٧.

٣- تخريجه: هارون، **معجم الشواهد الشعرية**: ص ٣١٦.

٤- تخريجه : السابق : ص ١٠٩.

٥- تخريجه : السابق : ص ٢٧٢.

٦- ابن مالك، **شرح التسهيل: ج٢ ص ٢٥٩، شـرح عمـدة الحـافظ**: ج٢ ص ٤٠٦. وانظـر تخريجـه فـي الموضعين.

ويضاف إلى المواضع السابقة التي جاءت فيها الحال المقارنة قبل تمام الكلام ما جاء في النص ذي الرقم (٩).

٧- سبق إيراده ص ٩ من هذه الدراسة، وانظر تخريجه: هارون، **معجم الشواهد الشعرية** : ص ٢٦٨.

الخلاصة:

١- اضطراب معالجة النحويين في باب ما أسموه "المفعول معه" وانطلاقهم فيها من قواعد افترضوها وليس من مواضعها في شواهدهم من كلام العرب، وهذا الاضطراب دليل على كون نظرتهم لا تمثل واقع الاستخدام وعلى الحاجة إلى نظرة واقعية تطبيقية.

٢- ما أسماه النحويون مفعولاً معه يقوم بوظيفة بيان ملامسات وقوع الحدث الذي تعبر عنه الجملة من زمان أو مكان أو غيرهما، وهذه هي وظيفته النحوية، كما أنه يأتي في مقامات التهديد والوعيد والابتكار أو الاستعظام داخل أساليب طلبية (الأمر والاستفهام) في الغالب، وأكثر ما تكون في الدلالة على الجمع أو الترك، وهذه جوانب دلالية تمثل مرتكزًا أساسيًا في النظر إلى هذا النوع من الأسماء، كما أن هناك جوانب تركيبية سجلتها الدراسة بعضها مخالف لمعالجة النحويين كمجيء هذا الاسم قبل تمام الكلام.

٣- اختارت الدراسة مصطلح "الحال المقارنة" وأصّلته؛ لكونها ترى أن أصل هذا النوع من الأسماء جملة حالية اسمية مقترنة بالواو حذف خبرها ونصب مبتدؤه للدلالة على هذا المحذوف.

قائمة المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس (دار البشير/ دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- الاسفرائيني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، **لباب الإعراب**، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن (دار الرفاعي/ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- الألوسي، أبو الفضيل محمود، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تصحيح علي عبد الباري عطية (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد
  - **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار (مطبعة الترقي/ دمشق، ١٩٥٧م).
  - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، د.ت).
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام هارون (دار المعارف/ القاهرة، ط٤، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).
- الأنطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** (دار الشرق العربي/ بيروت، ط٤، د.ت).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري** (دار الشعب/ القاهرة ، د.ت).

○ براجشتراسر، ج، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
○ الجامي، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، **الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)** تحقيق أسامة الرفاعي (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
○ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان (دار الرشيد للنشر/ بغداد/ ١٩٨٢م).
○ الجمل، علي بن يوسف، **حاشية الجمل على تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي** (الأزهرية/ القاهرة، د.ت).
○ ابن جني، أبو الفتح عثمان
- **الخصائص**، تحقيق محمد على النجار (دار الهدى للطباعة/ بيروت، ط٢، د.ت).
- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **اللمع في العربية**، تحقيق حسين محمد شرف (عالم الكتب/ القاهرة، ط١ ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
○ ابن الحاجب، أبو عمر وعثمان بن عمر، **الكافية في النحو**، تحقيق طارق نجم عبد الله (دار الوفاء/ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
○ حسن، عباس، **النحو الوافي** (دار المعارف/ القاهرة، ط٤، د.ت).

○ ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (دار صادر/ بيروت عن ط الميمنية/ القاهرة، ١٣١٣هـ).
○ الحيدرة، علي بن سليمان اليمني، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق هادي الهلالي (دار عمار/ عمان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
○ أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف
- **ارتشاف الضرب في لسان العرب**، تحقيق مصطفى النماس (مطبعة المدني/ القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
○ الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، **التخمير** (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط١، ١٩٩٠م).
○ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
○ ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي، **البسيط في شرح جهل الزجاجي**، تحقيق عياد الثبيتي (دار الغرب الإسلامي/ بيروت).
○ رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م).

○ الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل شلبي (عالم الكتب/ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

○ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق علي الحمد (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

○ الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله (مكتبة العبيكان/ ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **المفصل في علم العربية** (دار نشر الكتب الإسلامية/ لاهور، د.ت)

○ السامرائي، فاضل، **معاني النحو** (دار الفكر/ عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

○ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

○ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

○ سيبويه، أبو بشر عمر وبن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م).

○ السيرافي، أبو سعيد الحسن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه** (نسخة مصورة عن المخطوطة، مكتبة بشير آغا/ المدينة المنورة، ٥٦٣ نحو).

○ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام وزميله (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت، ١٩٨٠م).

○ الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك** (مطبعة البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت).

○ الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين (دار الفكر/ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

○ ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً - مع نهج تجديده** (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٦م).

○ عبد الحميد، عبد الحميد السيد محمد، **بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب**، (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، د.ت).

○ العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق محب الدين الخطيب (دار الريان للتراث/ القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

○ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن

- **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٠م).
- **المقرب**، تحقيق عبد الستار الجواري وزميله (مطبعة العاني/ بغداد، ط١، ١٩٧١م).

○ عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات الأسلوب في القرآن الكريم** (مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧١م).

○ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

○ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي (مطبعة عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت).

○ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود (دار العلوم/ الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٠م).

○ عيد، محمد، **النحو المصفى** (عالم الكتب/ القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

○ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **عمدة القاري** "شرح صحيح البخاري" (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت).

○ الغلاييني، مصطفي، **جامع الدروس العربية** (المكتبة العصرية/ بيروت، ط١٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

○ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**، تحقيق السيد أحمد صقر (مطبعة عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت).

○ القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (المطبعة الكبرى الأميرية/ ١٣٠٤هـ).

○ ابن كيكلدي، صلاح الدين خليل العلائي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق حسن الشاعر (دار البشير/ عمان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

○ المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد الخراط (مجمع اللغة العربية/ دمشق، ط٢، ١٩٨٥م).

○ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

- **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله (هجر للطباعة/ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم هريدي (دار المأمون للتراث/ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق عدنان الدوري (مطبعة العاني/ بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

○ المخزومي، مهدي، **في النحو العربي - قواعد وتطبيق** (دار الرائد العربي/ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

○ مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

○ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمكد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير زاهد (عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

○ هارون عبد السلام، **معجم شواهد العربية** (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

○ ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن أحمد

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر/ بيروت، د.ت).
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وزميله (دار الفكر/ بيروت، ط٥، ١٩٧٩م).

○ الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق محمد حسن النمر وزميله (دار الثقافة/ الدوحة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

○ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل** (مكتبة المتنبي/ القاهرة، د.ت).